النظافة .. حضارة

ارتقاء ثقافة المواطن بيئياً، أمرٌ مهمٌ وضروري.. وجانب النظافة جزءمهم في هذه الثقافة.

لأنّ النظافة عنوان لحضارة الشعوب .. وقياس لتقدمها وتطورها حضارياً.

فالنظافة بوابة واسعة لمن يطرقها .. فلولاها لما كانت السياحة العامة والسياحة البيئية.

فهي مرتكز أساسي لجلب الوافدين والسياح للاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة والمعالم الثقافية التي تعطي الزائر انطباعاً عن تاريخ الشعوب والشواطئ الزرقاء.. الخ.

وكلما كانت البيئة المحيطة نظيفة، كلما مد السائح نظره إلى الأفق واستنشق هواء نقياً يعيد للمرء النشاط والحيوية والصحة.

فما لنا لا نبادر بتحسين مدننا ونظافة شوارعنا وبيئتنا وفرض المزيد من القيود والتشريعات البيئية للحد من العشوائية التي هي جزءً من الإخلال بالنظام والصحة العامة والنظافة.

ولنعمل معاً لتصحيح ما يمكن تصحيحه... لأنّ بلادنا تُعد ضمن الدول التي تفرض الجانب البيئي ضمن أولوياته وبكل أشكاله لكي تلتحق بالدول المتقدمة حضارياً وبيئياً.

إلطاف

Eltaf2008@yahoo.com

الغابات مستودعات غنية للتنوع الحيوي وبقاءها ضمانا لبقاء النوع البشري

الغابات جزء لا يتجزأ من البيئة وتؤدي دوراً رئيساً في الاتزان البيئي وهي بنك الكربون، إذ تمتص كميات هائلة من غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، كما أوضحت المؤشرات العلمية أنّ مساحة واحد كيلو متر مربع من غابة استوائية يطلق في اليوم الواحد ما يقارب عشرة أطنان من غاز الأوكسجين، فالغابات إذاً رئة العالم تمتص الكربون وتطلق غاز الأوكسجين وتعمل باستمرار على نقاء الهواء الجوي.

عمر السبع

والغابات موزعة بنسق متساو على أرجاء العالم كافة، وعشرون في المائة (20%) من غابات العالم تبقىّ سليمة، وهي الغابات الاستوائية المطيرة، وغابات المنجروف الاستوائية، والغابات الساحلية وغابات المستنقعات.

وتقدر مساحة الغابات على مستوى العالم بنسبة ثلاثين في المائة (30 %) من مساحة اليابسة أي ما يُعادل 3.9 مليارات هكتار، حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة الفاو عام 2001م، وهذه نسبة غير ثابتة بسبب ما يحدث للغابات، على مستوى العالم، من تدخل بشري كالقطع الجائر للأشجار، واستخدامات الغابات للأغراض التجارية والزراعية والرعي والأغراض العمرانية.. ناهيك عن حرائق الغابات التي تلتهم قدرة الغابات على الاتزان البيئي.

وهناك قياسات علمية تعتبر إزالة الغابات مسؤولة عن عشرين في المائة (20 %) من انبعاثات الكربون على مستوى العالم.. وتآكل الغابات مستمراً وبمعدلات مخيفة.

وحرائق الغابات من أخطر المشاكل التي تواجه البيئة، وسببها الطبيعي هو المُناخ الجاف، وينجمُ عن هذه الحرائق مخاطر انبعاث غاز أول أوكسيد الكربون السام والمضر بالصحة. وقد تنجم الحرائق في الغابات بسبب تدخل الإنسان فيها كالحرائق التي نشبت في إندونيسيا في جزيرتي (بورنيو) و(سومارتا) ما بين عامي 1997 – 1998م وما أعقبها من مشاكل صحية وبيئية، والحرائق التي نشبت في البرازيل عام 1998م وقضت على مليون هكتار من غاباتها.

وتُعد الغابات من الثروات المتجددة وهي أراض كثيفة الأشجار وذات جمال طبيعي وتنوع حيوي، وأحد أهم المصادر الطّبيعية المهمة ومصدر للدواء ولمواد البناء وصناعة الورق والوَقود إذا ما تم إدارته بشكل سليم.

لقد قدّر علماء البيئة أنّ معدل فقدان الغابات ما يقارب 0.4 % على مستوى العالم، ومعدلات زوال الغابات هي الأعلى في كل أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتختلف أنواع الغابات باختلاف خط العرض وبارتفاعها عن مستوى سطح البحر وعلى درجة المُناخ فهناك غابات مخروطية في آسيا وأوروبا الغربية وبريطانيا وتمثل 35 % من غابات العالم، وغابات المناطق الاستوائية في جنوب شرق أفريقيا الوسطى والبرازيل وغويانا في أمريكا الجنوبية وهذه الغابات هي من أكثر الأنظمة البيئية تثبيتاً للكربون وأغنى غابات العالم بالتنوع وتضم مجموعة كبيرة من أشجار الصنوبر، وهناك غابات المناطق المعتدلة ذات الأوراق العريضة وتمثل 16 % من غابات العالم، ويكثر فيها شجر البلوط.. ويعيش أكثر من خمسمائة مليون نسمة في الغابات أو المناطق المتاخمة منها، وهي مستودَع غني للتنوع الحيوي وتأوي أكثر من 80 % من التنوع البيولوجي الأرضي.

ولا تقتصر أهمية الغابات في كونها تحد من تأثير الصوبة والتخفيف من ظاهرة الاحترار العالمي بامتصاصها غاز ثاني أكسيد الكربون، بل تحمي أيضا ينابيع المياه وتحافظ على خصوبة التربة ومنعها من الانجراف وحماية مستجمعات المياه والتقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية كالفيضانات والانهيارات الأرضية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنقية الهواء من الغبار والغازات السامة والأدخنة الناتجة عن الأنشطة البشرية، وتمنع التصحر وتحمي المناطق الشاطئية.. وتحتجز غابات الصنوبر الحرجية غاز ثاني أكسيد الكبريت، وتنتج بعض الغابات زيوتاً طيارة مضادة للجراثيم، كجراثيم السل.ز وغابات الأرز يتكون تحت مظلتها نسباً كبيرة من غاز الأوزون.. والرياضة في مثل هذه الغابات تنعش الأعصاب وتريح الجسم.

فالطبيعة لا تعرف الإسراف، لكن البشر هم من يخل بالاتزان البيئي، وهناك جهود عالمية لتحسين نظام إدارة الغابات ومكافحة القطع غير القانوني للغابات والمؤتمر العالمي للغابات يعمل على تنسيق العمل الدولي لمكافحة استئصال الغابات ووضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات ومعالجة قضايا الحراجة العالمية.. ووضع بعض الغابات ضمن مناطق المحميات الحرجية، فبقاء الغابات ضمان لبقاء النوع البشري.

التركز الصناعي وأثره في البيئة

لقد أدى التركز الصناعي وما تبعه من تجمعات عمرانية ضخمة، إلى تلوث البيئة الطبيعية بشكل يضر بحياة الإنسان والحيوان والنبات ويهدد استمرارها، وتنتج عنه أمراضا كثيرة مستعصية، في مقدمتها السرطان.

وهذا التلوث يصيب حياة الأودية، ويقضي على ما بها من حيوان ونبات، ثمّ يمتد إلى البحار، وهو في الوقت نفسه يصيب الهواء لا في مواقع محددة فحسب، بل يمتد حتى يهدد الغلاف الحيوي للكرة الأرضية.

وعلى إثر تلك الظواهر بدا جلياً على السطح الاهتمام بدراسة أثر نشاط الإنسان الصناعي، وما يترتب عليه أو يصطحبه، على البيئة في مجموعها، فظهرت مشكلات كثيرة ومخاطر متعددة تتعرض لها النظم الأيكولوجية، كالآثار المترتبة على التوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والكيماويات التي تدخل صناعة المعلبات والأدوية ومستحضرات التجميل... الخ.

فإنّ التوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، يمكن من تفادي تركيز الصناعات في مناطق محدودة يتراكم حولها السكان في تجمعات حضرية ضخمة، بكل ما يثيره ذلك من صعاب في أداء الخدمات ومن أضرار البيئة، بل يمكن أن تنتشر مثل هذه الصناعات في أنحاء البلاد، موزعة العمران والتحضر في أرجاء الريف.

فلا تؤكد التناقض بين المدينة والريف وتساعد على تطوير الريف وحد الهجرة منه.

والتحضر في حد ذاته ظاهرة من الظواهر الاجتماعية السليمة التي يصاحبها نمو وتحول في حياة الإنسان وظروفه المعيشية وانتقاله من واقع متخلف إلى واقع متطور يتسم بمظاهر التقدم الفكري والرخاء المادي، ومن خلاله يتهيأ لذلك الإنسان أسباب الوصول إلى مرحلة تجعله أكثر إدراكا وتفهماً لما يدور حوله من أمور وأشد تفاعلا مع ما يجد من أحداث، وأحسن تكيفاً وانسجاماً مع متطلبات التغيير، وأصدق مسايرة لروح العصر وأقوى معرفة بطرق المعيشة وأساليبها المتجددة.

خلدون المجالي

الكهرباء .. نور ومنافع :
حتى لا تتحول إلى كوارث .. لابد من إصلاح جذري وسريع !

نعمان الحكيم

الكهرباء، رديف المياه، وهي الأهم بعد الماء.. كونها في مدينة عدن وأحياءها المتعددة والمنتشرة التي وصلت إلى أطراف محافظتي لحج وأبين.. الوسيلة من وسائل الحياة والمدنية لا غنى عنها، بعد ولوجنا عصر التطور المذهل في الألفية الثالثة.. إذ يستحيل قيام مجتمع عصري وحضري، من دون الكهرباء، واستقرارها وعدم تقطعها وانقطاعها، ذلك هو المطلوب، والمفترض أن يكون!

والكهرباء التي نتحدث عنها لم تصل بعد إلى مستوى الطموح والأمل منها، ذلك لأنّ كل عام يأتي فصل الصيف وتبدأ رحلة المعاناة، وإن استقر الحال؛ فإنّ الكوارث تحل من الجانب الآخر، كالحريق والدمار بسبب (التماس) الكهربي الناتج عن تسليك خاطئ أو سحب للتيار بشكل عشوائي (سرقة يعني) أو تحميل الكابل أكثر مما يحتمل من ضغط، ما يؤدي إلى الحريق، وكم من حرائق كان سببها الكهرباء!

مؤسسة الكهرباء لم يُعط لها حقها من الاستقرار ومعالجة المشاكل، فهي تدفع بالإيرادات إلى المؤسسة الأم، لكنها بعد ذلك تحتاج على تغذية راجعة، بحسب ما يصلها من موازنة الدولة، وهي غير كافية في ظل مديونية بالملايين لم تستطع المؤسسة استخلاصها، ولم تجد من يدعمها لكي ترغم هؤلاء على الدفع اللهم من سطوة على المواطن البائس!

نقول ذلك لعدم وجود ما يشير إلى بوادر انفراج للأزمة، فلو حدث خلل طارىء تجد المؤسسة عاجزة عن القيام بمهامها، وأغلب الأمور ترقيع في ترقيع، ولا من ضمانة أكيدة، والأمثلة كثيرة.. انظروا إلى حرائق حدثت في كريتر والمعلا والشيخ عثمان ومدن أخرى، كل الأسباب (تماس كهربي) فكيف يحدث ذلك؟.. أنّه بسبب الإهمال وعدم فرض القانون!

الآن .. يقوم عمال الكهرباء بدور (زوار الفجر) في التاريخ، لكن عملهم هذا يقتصر على كشف السرقة للتيار وفرق الغرامة.. لكن مسألة أن يقوموا بإصلاح الأسلاك القديمة ووضع صناديق حديد أو غيرها لحفظ الساعات من العبث والسرقة والتحايل وحفظ حق المواطن نفسه – لكن للأسف الشديد – كل ما تقوم به المؤسسة (مشكورة) كشف العيوب، لكنها لا تعمل على إصلاح الخلل الذي يدفع بضعفاء النفوس للقيام بذلك.. ولربما حالة الناس المادية، وارتفاع أسعار الكهرباء، قد أوصل بعضهم (خطئا) إلى هكذا وسيلة ممقوتة وغير مستحبة إطلاقاً!

اليوم .. ومع اشتداد حركة البناء وظهور الوكالات وأماكن الألعاب والمعامل والورش وخدمات السيارات (أي تنظيفها وهندستها) في شوارع عامة ودون خجل، في ظل هذه الأوضاع الساكتة عنها السلطة المحلية.. نجد الكهرباء تقف موقف المثل القائل (... ويمشي في جنازته)!

ذلك لأنّ آخر حريق حدث في الشارع الرئيسي الأسبوع الماضي وكانت أسبابه (التماس الكهربائي) ونخشى أن تحترق عمارات أخرى بسبب الأعطال والربط العشوائي وسرقة بعض للتيار.. بالرغم من أنّ مسجلي الكهرباء بعضهم يعرف ذلك تمام المعرفة لكنه لا يقوم باللازم.. ولا ندري الأسباب!

تعالوا إلى البيوت.. إلى العمارات، اعملوا برنامجاً زمنياً للتفقد وتبديل الأسلاك ووضع حد للاختلاسات وفرض محاكمات فورية لمن يضبط.. لكن لا تنزلوا فجراً لقطع التيار فقط، بل أنزلوا للإصلاح وحمايتنا من الموت أو لو سلمنا من الموت تكون الممتلكات قد احترقت وساعتها "لا بكاء ينفع ولا شكوى تفيد!".

المطلوب وعبر السلطة المحلية وشيوخ وعقّال الحارات عمل حلول سريعة خاصة للعمارات التي تأوي عشرات الأسر.. وتذكروا أنّ عمر العمارات والكهرباء فيها تصلُ إلى نصف قرن للبعض منها .. فهل فكرتم بما هو آتٍ بعد أن شاهدتم الناس يموتون حرقاً؟!

نحن نؤمل من الكهرباء (وأهلها – الجنود المجهولون) أنْ يكونوا قد وعوا الدرس وأن يبدأ وا في إصلاح الأعطال – من الألف إلى الياء.

والله الموفق

تحقيق الكفاءة في استخدام كل قطرة من المياه
منظمة الأغذية والزراعة.. مبادرات لحماية الموارد المائية

حذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) من أنه بحلول عام 2025 سيعيش 8ر1 مليار إنسان في بلدان ومناطق متفرقة من العالم في ظل شحة مطلقة من المياه، بينما توقعت المنظمة أن يعيش ثلثا سكان العالم في خوف جراء إمكانية تناقص المياه.

ووفقا للسيد باسكوالي ستودوتو، المسؤول حاليا عن آلية تنسيق الأمم المتحدة لشؤون المياه واللجنة المعنية بالموارد المائية في المنظمة الدولية "UN-Water"، فقد ازداد استغلال المياه بمعدل أكثر من مرتين مقارنة بمعدل زيادة السكان خلال القرن الماضي مما يفرض تحد كبير أمام الإدارة المنصفة والفعالة والمستدامة لموارد المياه الشحيحة خلال القرن المقبل.

مواجهة ندرة المياه

وستضطلع المنظمة أيضاً خلال هذا العام بدور الوكالة المنسقة في إطار منظومة الأمم المتحدة ليوم المياه العالمي، الذي يتم الاحتفال به في 22 مارس / آذار من كل عام. ويسلط الشعار الرئيس لهذا العام، "مواجهة ندرة المياه– لكل قطرة قيمتها" الضوء على الحاجة إلى مزيد من التعاون على الأصعدة الدولية والمحلية لحماية موارد المياه في العالم.

ومما يذكر أن التعامل مع مشكلة شح المياه يتطلب معالجة جملة من الأمور من بينها حماية البيئة وظاهرة الاحتباس الحراري في العالم وكذلك التوزيع المنصف لمياه الري، بما في ذلك المياه المستعملة في الصناعة والأغراض المنزلية. كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى سكان المناطق التي تنعم بوفرة المياه العذبة تعاني شحة المياه حين لا يتمكن السكان من الحصول على ما يكفيهم من المياه لسد احتياجاتهم الأساسية.

وعلى الصعيد العالمي، يفتقر 1ر1 مليار إنسان إلى الفرص من أجل الحصول على مياه نظيفة كافية لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية بينما لا يملك 2ر6 مليار إنسان أسباب النظافة والصحة الملائمة.

قطاع الزراعة أكبر مستهلك للمياه

يُعد قطاع الزراعة المستهلك الأول للمياه في العالم إذ تشكل نسبة الاستغلال نحو 70 بالمائة من إجمالي المياه

العذبة المسحوبة من البحيرات والممرات المائية ومستودعات المياه الجوفية في العالم. وتشكل هذه النسبة أكثر من 90 بالمائة في العديد من البلدان النامية، حيث توجد نحو ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية المروية في العالم. والمعروف أن شحة المياه أشد حدة في المناطق الأكثر جفافا في العالم، والتي تعد موطنا لأكثر من ملياري إنسان ولنصف جميع الفقراء في العالم. وتعاني معظم البلدان في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا شحة حادة في المياه، وكذلك الحال مع بلدان مثل المكسيك والباكستان وجنوب أفريقيا وأجزاء واسعة من الصين والهند.

وقال السيد باسكوالي ستودوتو، رئيس وحدة إدارة وتنمية الموارد المائية لدى المنظمة أن "للمياه تأثير كبير على قدرة السكان في كل مكان لتحسين أوضاعهم الحياتية، وأنه في العديد من الأقاليم في العالم، يحاول المزارعون إنتاج ما يكفيهم من الأغذية والمدخولات لمواجهة التحديات الأخرى بما فيها حالات الجفاف المتكررة والتنافس على مصادر المياه".

وأكد خبير المنظمة أن معظم السبل الكفيلة بحل مشكلة شحة المياه قد تكمن في الآليات ذات الصلة بالزراعة التي تكثر من الاعتماد على مياه الأمطار وتقلل من هدر مياه الري وتزيد من مستوى الإنتاجية، وفي إحداث التغيرات على الخيارات الغذائية والمحاصيل.

جهود مشتركة

وتتألف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور هام في معالجة الهموم ذات الصلة بالموارد المائية في العالم وتشتمل على الشركاء الرئيسيين من غير الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ممن يساهمون في دعم البرامج باتجاه تحقيق الأهداف ذات الصلة بالمياه التي يضطلع بها ما يعرف ببرنامج "عقد الماء من أجل الحياة" (2005-2015) والأهداف الإنمائية للألفية. وستضطلع المنظمة بدور الوكالة الرائدة في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية خلال السنتين المقبلتين.

وخلص السيد ستودوتو إلى القول بأن "الإدارة الجيدة لموارد المياه على جميع الأصعدة قد تساعد البلدان على اعتماد وسائل مرنة تسمح لعدد أكبر من السكان بالحصول على كميات المياه التي يحتاجونها والحفاظ على البيئة في الوقت نفسه. وأن المجتمع الدولي يمتلك الخبرة والمعرفة للتعامل مع مشكلة شحة المياه غير أنه يتعين علينا أن نتخذ الإجراءات المناسبة".

أسباب تلوث المياه الجوفية

م / نجيبة معمر الشميري

هناك أسباب عديدة وشائعة نتمكن من خلالها التعرف على مدى تلوث المياه ومن هذه الأسباب :

(1) مجاري الصرف الصحي : حيث يعتبر التسرب من خزانات التحلل الهوائي لمجمعات مياه الصرف الصحي مصدراً رئيساً لتلوث المياه الجوفية بالملوثات المختلفة (البكترويولوجية والكيميائية).

(2) التنمية الزراعية : تعتبر التنمية الزراعية في المتجمعات المائية وخصوصاً حول مناطق التغذية ومسارات تدفق المياه الجوفية لها تأثير سلبي مضاعف على الخزانات الجوفية كماً ونوعاً حيث أنّ كميات المياه المستخدمة للري تؤثر في إمدادات مياه الشرب، فيما تصل بقايا المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة كالأسمدة والمبيدات اللازمة لمكافحة الآفات الزراعية تصل إلى المياه الجوفية عبر النطاق غير المشبع.

(3)التنمية المستقبلية : إنّ أنشطة كثيرة كالتوسع العمراني والمناطق التجارية أو الصناعية وتشييد الطرق الرئيسة وأعمال التعدين والحفر والتنقيب عن الآثار وإنشاء الحواجز وأعمال التنقيب عن النفط والمعادن والمحاجر، كل هذه الأعمال وغيرها يمكن أن تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية.

(4) المقابر : يمكن أن تشكل المقابر مصدراً لتهديد جودة المياه الجوفية، حيث أنّ تحلل الخلايا وما ينتج عن هذا التحلل وبوجود المياه تحصلل إلى الخزانات الجوفية لذا لابد من اختيار المواقع المناسبة لإقامتها.

(5) المواقع الملوثة : هي تلك التي تشمل أراض ملوثة حالياً أو سابقاً لأغراض تتعلق بأنشطة مختلفة مثل :

(1) مواقع التعديل.
(2) ورش تصليح السيارات أو صيانتها.
(3) محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
(4) المرادم والأنشطة المتعلقة بالتخلص من النفايات بأشكالها المختلفة.
(5) المواقع الصناعية أو مواقع وجود المواد الكيميائية.

وتتسم الموافقة على إقامة هذه الأنشطة في مناطق الحماية بعد توفير تدابير كافية لمنع وصول الملوثات إلى المياه الجوفية ومن هذه التدابير ما يلي :

(1) إحكام تأمين المواد المخزونة التي يمكن أن تحتوي على مواد ملوثة وذلك بإحاطتها بجُدُر غير منفذة.
(2) اختيار أماكن مناسبة للأنابيب المدفونة تحت سطح الأرض بحيث لا تكون معرضة للتلف بسبب الحوادث.
(3) اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار المواد المسكوبة والتخلص منها بطريقة مأمونة.
(4) عدم السماح بإقامة مناطق تخزين مفتوحة.
(5) الحد قدر الإمكان من التخزين سطح الأرض لأي من المواد الملوثة.

مدير التوعية المائية – عدن

أخبار بيئية

8 مليارات ريال الإنفاق الإجمالي على التدخين سنويا
عدد المدخنات بالسعودية يتجاوز 600 ألف وبينهن معلمات

دبي - العربية.نت :

كشف فيلم وثائقي أن عدد المدخنين بالمملكة العربية السعودية تجاوز 6 ملايين نسمة بينهم نحو 600 ألف مدخنة، ينفقون أكثر من 8 مليارات ريال (أكثر من 2.1 مليار دولار) سنوياً على هذه العادة. وجاء في الفيلم الذي عرض في الملتقى الوطني الأول للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات أن 45 % من المدخنين في سن 15 عاما و 27 % في المرحلة التعليمية المتوسطة و35 % في المرحلة الثانوية و13 % من "المعلمين والمعلمات. وأوضح الفيلم، بحسب ما نشرته جريدة "الوطن" السعودية امس الأربعاء 11-7-2007 أن عدد السعوديين الذين يموتون من التدخين سنويا يبلغ نحو ألفي شخص، بينما يتجاوز عدد المتوفين من التدخين السلبي سنويا خمسة آلاف شخص. وأكد رئيس المحكمة الجزئية بمحافظة جدة رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن العثيم أن تعليمات صدرت للحد من استخدام التبغ في المملكة حيث رفعت الجمارك عليه بنسبة 100 % ومنع التدخين في الوزارات والأماكن المغلقة والإدارات الحكومية والمطارات للحد من هذه الظاهرة السيئة. وذكر أن جمعية مكافحة التدخين والمخدرات بمنطقة مكة المكرمة خاطبت الجمارك وحصلت على إحصائية عن الكميات التي يتم ضبطها، إذ بلغ حجم المضبوطات من قبل الجمارك أكثر من 28 مليون حبة مخدرة كانت في طريقها إلى شباب هذا الوطن، إضافة إلى 680 كيلو جراماً من الحشيش والهيروين الخالص والذي يمكن أن تضاعف منه هذه الكمية عشر مرات. وأشار إلى أن الجمعية تقوم بالتوعية والتركيز على الطلاب والطالبات وتمكنت من الوصول إلى إقلاع أكثر من خمسة آلاف شخص عن التدخين

منظمة الصحة العالمية:
مليار دولار لتخليص العالم من مرض الشلل

أكد مسؤول في منظمة الصحة العالمية "أن عملية تخليص العالم من مرض شلل الأطفال تحتاج إلى مليار دولار آخر" مركزا على "أمل المنظمة في القضاء على هدا المرض في العالم".

وأوضح المسؤول الاممي وهو متخصص في علم الأوبئة ويرأس وحدة مكافحة مرض شلل الأطفال "أن تقليص استخدام اللقاحات قبل التأكد من خلو العالم من مرض شلل من شأنه ان يؤدي إلى انتشار المرض من بؤره المحدودة حاليا ويصيب عشرات الأطفال".

وأشار إلى ان هذه المهمة تحتاج إلى مليار دولار آخر مما يرفع التكلفة النهائية للبرنامج إلى أكثر من ستة (06) مليارات دولار وان تمويل برنامج منظمة الصحة العالمية لمكافحة شلل الأطفال لعام 2007-2008 يعاني عجزا قدره 575 مليون دولار.

وذكر أن المرض الذي يمكن أن يسبب شللا دائما لايزال موجودا في أجزاء من الهند ونيجيريا وأفغانستان وباكستان وهي الدول الوحيدة التي أخفقت حتى الآن في وقف انتشار المرض عن طريق اللقاحات. يشار إلى أن هذه الدول كانت قد أعلنت زيادة في الإصابات العام الماضي بما يرفع إجمالي عدد حالات الإصابة على مستوى العالم بدرجة طفيفة من 1985 إلى 1979 حالة

نظافة مدينتك عنوان تحضرك